

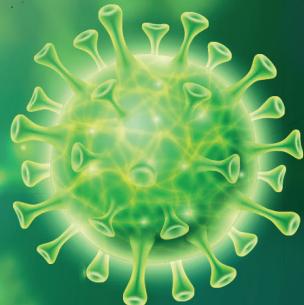
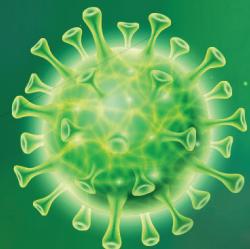
مركز الملك سلمان للإغاثة نزع ٣٤٤
ألف لغم في اليمن

الأمم المتحدة والجامعة العربية:
آلية جديدة للتعامل مع النزوح واللجوء



العدد ١٤٩
مايو ٢٠٢٠

حول الخليج



ملف العدد:

تأثير كورونا وتغير المناخ وتلوث البيئة على منطقة الخليج

- منتدى أسبار: كورونا يعيد تعريف القوة ويطلق رؤية لمشروع عربي جديد
- السعودية تواجه التصحر بزراعة ١٦ مليون شجرة وتأهيل ٦٠ ألف هكتار مراعي
- المياه الجوفية ٧٨٪ والماء ١٩٪ ومياه الصرف المعالجة ٣٪ بالخليج
- الصين تتاهب وأمريكا تتمسك بقيادة العالم .. واشنطن تدرس خيارات كيسنجر
- ٣,٦٨ تريليون إسترليني تكلفة تغيير المناخ و ٨ محاور للإعلام في نشر الوعي
- أمريكا قصفت العراق بـ ٢٢٠٠ طن يورانيوم والعراق بلا أنهار في ٢٠٤٠
- دستور منظمة الصحة العالمية يتضمن ثغرات تهدد النظام الصحي العالمي
- الأغنياء ٤١٪ من السكان ويستخدمون ٧٥٪ من الطاقة و ٨٠٪ من الموارد
- السياحة والنقل والمواصلات الأكثر تضرراً في الصين من أزمة كورونا

تداعيات التغير المناخي على التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي

تكافح السعودية التصحر باستزراع ١٢ مليون شجرة وتأهيل ٦٠ ألف هكتار مراعي

ظهر مصطلح التغير المناخي في النصف الثاني من القرن العشرين، وبده الحديث عن تأثيراته المختلفة على البيئة والبشر، والتي هي في جلها تأثيرات سلبية، ويُعد تغير المناخ مشكلة عالمية بعيدة المدى، تحمل في طياتها تفاعلات بين العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والتكنولوجية ويعتبر من أكبر التحديات البارزة التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وأي فشل في التصدي لهذا التحدي سيؤدي إلى تشويط جهود المجتمع الدولي للحد من الفقر والجوع، وستعاني الدول الأكثر فقرًا في العالم أولى عواقب هذه النتائج وأكثرها خطورة حتى ولو كانت مسؤoliتها عن هذه المشكلة محدودة، علاوة على أنه لم تسلم أية دولة مهما كانت غنية أو قوية أو متقدمة من تداعيات التغير المناخي في المستقبل، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاًـ العلاقة بين تغير المناخ والتصحر:

يؤثر التصحر على تغير المناخ من خلال فقدان النباتات والتربيه، حيث تحتوي تربة الأرضي الجافة على أكثر من (٢٥٪) مخزون الكربون العضوي على الصعيد العالمي، علاوة على جميع الكربون غير العضوي تقريباً. والتصحر غير المُعرقل قد يُصدر جزء رئيسي من هذا الكربون إلى الغلاف الجوي العالمي، مما ينعكس على نظام المناخ العالمي بتأثيرات هامة. وهناك دراسات تتوقع بأن (٣٠٠) مليون طن من الكربون في المناطق الجافة تُفقد في الجو سنوياً نتيجة التصحر، تشكل نحو (٤٪) من الانبعاثات الكلية من جميع المصادر.

أن تأثير التغير المناخي على التصحر ما زال معقد وغير مفهوم بالقدر الكافي، فتغير المناخ قد يؤثر سلباً على التنوع الحيوي، كما تزايد حدة التصحر نتيجة لزيادة معدل التبخر ونقصان محتمل في هطول الأمطار في المناطق الجافة، وحيث أن ثاني أوكسيد الكربون من الموارد الرئيسية لإنتاجية النبات، فكفاءة استعمال المياه ستُحسن بشكل ملحوظ بعض أنواع نباتات المناطق الجافة التي يمكن أن يُناسبها زيادة في ثاني أوكسيد الكربون، وهذه الاستجابات المتضاربة للنباتات المختلفة في المناطق الجافة زيادة ثاني أوكسيد الكربون ودرجات الحرارة قد تؤدي في نهاية المطاف

وبالرغم من أن مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي من غازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري تشكل نحو (٢٤٪) من الإجمالي العالمي للانبعاثات، غير أنها بحكم امتدادها الجغرافية وتقاول بناها الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تدهور الموارد الطبيعية فيها، واعتماد بعض دول المجلس على الموارد الأكثر تأثراً بغير المناخ كمصادر المياه والثروة السمكية ستكون أكثر المناطق عرضة للتغيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة والتي تشمل تهديداً للمناطق الساحلية، وإزدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، المسألة التي ينجم عنها تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة لسيرية التنمية المستدامة، وذلك بإضافة تحدي جديد إلى جملة التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسيرتها لتحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وسوف نتناول في هذا المقال بيان العلاقة بين تغير المناخ والتصحر والجفاف وعواقب التغير المناخي على ظاهرة التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي وبيان الجهود التي قامت بها هذه الدول للتصدى للتداعيات السلبية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

ثانياً- التغير المناخي وآثاره على التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي

تشكل ظاهرة تغير المناخ، في ظل ما تتصف منطقه الجزيرة العربية أصلاً من مناخ جاف وندرة في المياه والتصحر، تحدياً مضاعفاً أمام دول مجلس التعاون الخليجي لتحسين منها الغذائي من خلال تأثيره على درجات الحرارة والموارد المائية والإنتاج الزراعي، حيث يتوقع أن يكون تأثير التغير المناخي عليها قاسياً نظراً لأن منطقة الخليج تحتل مرتبة متقدمة على الصعيد العالمي من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تأتي الكويت على سبيل المثال بالمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر حصة الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون.

كما تصنف قطر والإمارات ضمن الدول العشر الأعلى في العالم في هذا المؤشر أيضاً، والجدول رقم (١) يُبيّن ذلك.

إلى تغيرات في الأنواع من حيث التركيب والوفرة، لذا فالرغم من إن تغير المناخ قد يزيد الجفاف وخطر التصحر في العديد من المناطق، فإن تأثيره على الخدمات التابعة لخسارة التنوع الحيوي والتصحر يكون من الصعب توقفها، نتيجة لقوة الترابط للقضايا والسياسات بين التصحر، وفقدان التنوع الحيوي وتغير المناخ .

وغمي عن البيان، فإن التطبيق المشترك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع اتفاقية المحافظة على التنوع الحيوي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ يمكن أن ينتج عنه منافع عده. فنظريّة الإدارة البيئية لمجابهة التصحر وحفظ التنوع الحيوي وكذلك الإطار العام لاتفاقية تغيير المناخ مرتبطة كلها بطرق متعددة. تُوقّعت هذه القضايا منفصلة وكل على حده باتفاقيات ونظم سياسية مختلفة والتي فوضت وطبقت بشكل مستقل في أغلب الأحيان بأقسام أو وكالات مختلفة تابعة للحكومات الوطنية. هكذا، فإن التطبيق المشترك وقوية التعاون المستمر يمكن أن يزيدا من التكامل والتأثير.

جدول (١) انبعاثات غازات الدفيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نحو الانبعاثات (%)	نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون		مساهمتها في الإجمالي العالمي لكل إجمالي عرض الطاقة الأولية (%)	الانبعاثات (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون لكل إجمالي عرض الطاقة الأولية)	الإمارات
	الترتيب الدولي	القيمة			
٨,٨	٩	٢٤,١٢	٠,٦	٢٥٦,٢٧	الإمارات
٧,٢	١٤	٢٧,٥٨	٠,١	٣٤,٨١	البحرين
٦,٢	٢٢	١٩,٧٥	١,٢	٤٥٢,١٠	السعودية
٢,٧	١١	٢٢,٤٩	٠,٢	٩٠,٤١	عمان
١٠,٧	٦	٤٢,٤٦	٠,٢	٧٤,٦٩	قطر
٢,٥	١	٧١,٨	٠,٤	١٩٦,٥٠	الكويت
٢,٣	-	٦,٨٤	١٠٠	٤٧,١٨٢,٦١	العالم

المصدر: صندوق النقد العربي وأخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، سبتمبر، ٢٠١٦ ص

ارتفاع درجات الحرارة في الصيف والشتاء، ونقص في كمية الأمطار السنوية قد يصل إلى (٢٠٪)، ونقص في عدد الأيام الممطرة، وزيادة في دورات الجفاف، وازدياد شدة الرزخات المطرية وتسببها في زيادة وتيرة الفيضانات والسيول الجارفة، وزيادة تداخل مياه البحر مع مياه الخزانات الجوفية الساحلية نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر، وبالتالي تملح التربة، ويتوقع أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراءات للتغلب على التغيرات المناخية للتخفيف من تأثيراتها، فإن إنتاجية المحاصيل الزراعية ستختفي بنحو (٣٠٪) لكل ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح ما

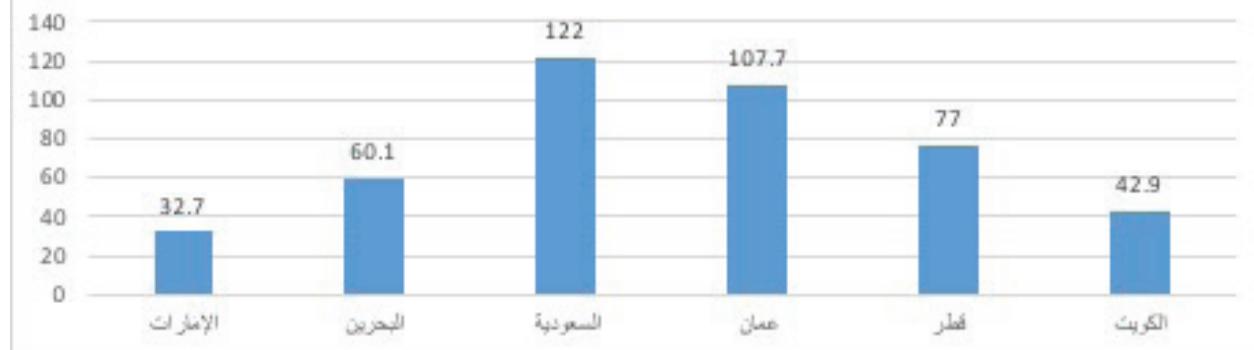
ويتضاعف من الجدول أعلاه بأن نمو انبعاثات غازات الدفيئة في كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تخطت المعدل العالمي لنمو الانبعاثات البالغ (٢,٣٪)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مساهمتها في الإجمالي العالمي، لكل إجمالي عرض الطاقة العالمي، حيث بلغت (٢,٧٪)، بينما عدد سكانها لا يشكلون سوى (٦٣٪) من إجمالي سكان العالم لعام ٢٠٢٠، الذي يقدر بـ (٨) مليارات نسمة.

وتمثل أهم التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في الوطن العربي ومنه منطقة الخليج العربي وفقاً لبعض الدراسات في

الأخرى. كما يتوقع أن تختفي كميات المياه المتتجددة سنويًا بنحو (%) ٢٠٥٠ بقدوم عام ٢٠٥٠.

٤) درجات مئوية، مع وجود تفاوت في حجم هذا التأثير من دولة بين (١,٥ و ٢) درجة مئوية، وبنحو (٦٠٪) لكل ارتفاع بـ (٣ إلى

شكل (1) كمية الأمطار الهاطلة بدول مجلس التعاون الخليجي
بالمليمتر



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (٢٧)، جدول (٥٠)، ٢٠١٩.

(٦) كليو متر مربع، وتبلغ نسبة الأراضي المتصرحة (١٠٠٪) في كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين، بينما كانت نسبة المساحة المتصرحة في السعودية وعمان (٤٪ و٩٢٪ و٨٦٪) من إجمالي المساحة في البلدين على التوالي والجدول (٢) يبين ذلك.

إن انخفاض معدل سقوط الأمطار، قد ساهم في زيادة حدة التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تقدر مساحته بنحو (٢٠٣) مليون كيلو متر مربع، تشكل ما نسبته (٢٤,٣٪) من إجمالي مساحة الأراضي المتصرحة في الوطن العربي المقدرة بنحو

جدول (٢) حالة التصحر في مجلس التعاون الخليجي

المساحة المهددة بالتصحر		المساحة المتصرحة		الدولة
%	كم²	%	كم²	المساحة الكلية كم²
-	-	١٠٠	٨٣,٦٠٠	٨٣,٦٠٠
-	-	١٠٠	٧٦٥	٧٦٥
٧,٥٦	١٧٠,٠٠٠	٩٢,٤٤	٢,٠٨٠,٠٠٠	٢,٢٥٩,٠٠٠
٧,٤٣	٢٢,٠٠٠	٨٦,٢٦	٢٦٧,٠٠٠	٣٠٩,٥٠٠
-	-	١٠٠	١١,٥٧٠	١١,٥٧٠
-	-	١٠٠	١٧,٨١٨	١٧,٨١٨
٧,١٩	١٩٣,٠٠٠	٨٨,٦٢	٢,٣٧٧,٢٣٧	٢,٦٨٢,٢٥٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، ص ٤٢

تأتي الكويت بالمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر حصة الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون

(٣٠٠) مليون طن كربون في المناطق الجافة تُفقد في الجو سنوياً نتيجة التصحر تشكل نحو (٤٪) من الانبعاثات الكلية

- البحرين: أصدرت قوانين تتعلق بالبيئة والثروة البحرية والحياة الفطرية.
- الإمارات: أصدرت قوانين اتحادية تتعلق باستغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية، وحماية البيئة وتنميتها.
- سلطنة عُمان: أصدرت قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، وقانون المحميّات وصون الأحياء الفطرية.

ومن ناحية أخرى تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استراتيجيات لمكافحة التصحر ركزت على تحسين حالة النظم البيئية المتأثرة بالتصحر، وإبراز أهمية برامج مكافحة التصحر في حفظ النوع البيولوجي، والحد من تأثيرات تغير المناخ، وزيادة التوعية والاهتمام بقضايا التصحر وتدور الأرضي والجفاف، وبناء القدرات الوطنية، ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في مجال مكافحة التصحر، فضلاً عن تطوير الهياكل المؤسسية والتشريعات ذات الصلة بالحد من تداعيات الظاهرة. وتبنت دول مجلس التعاون سياسات عدة لمكافحة التصحر وتدور الأرضي تتمثل في قيام الإمارات بإنشاء المحميّات الطبيعية، وإنجاز خرائط الاستثمار الزراعي في العديد من المناطق، وكذلك نهج البحرين طرائق الري للمحافظة على الماء، واستبدلت المحاصيل التي تحتاج كميات كبيرة من الماء بمحاصيل تستهلك كمية أقل من الماء، وكذلك استخدام المياه المعالجة في الري. وكذلك نفذت السعودية نشاطات تتعلق بالحد من تدور الأرضي وتضمنت حماية الغابات في (٢٩) موقعاً وحماية أراضي المزروع في (٣٧) موقعاً وحماية المواقع البرية في (١٥) موقعاً وأنشاء السدود الترابية وتشييد الرمال كما في مشروع مقاطعة الإحساء، واستصلاح بعض الأراضي الملحة المتدهورة، كما وتعمل المملكة العربية السعودية على مكافحة التصحر من خلال استزراع ١٢ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٢٠م، وتأهيل ٦٠ ألف هكتار من المزروع، والمحافظة على زيادة الغطاء النباتي وتحسين المزروع. أما نفذت دولة قطر عدة مشاريع لإنشاء قاعدة بيانات حول الموارد الطبيعية المختلفة، مثل مشروع المسح الهيدرولوجي ومشاريع الاستخدام المتكامل للمياه والأراضي ومشروع تنمية الزراعة والموارد المائية.

ونفذت سلطنة عمان عدداً من المشاريع للتخفيف من تدور الأرضي ومكافحة التصحر، من أهمها مشروع حصاد

ويمكن حصر أسباب تدهور الأراضي وتصحرها في دول مجلس التعاون الخليجي في عاملين وهما المناخ بعناصره المتعددة والنشاط البشري.

(١) عامل المناخ: حدث في منطقة الخليج العربي تغير مناخي كبير عبر الأزمنة الجيولوجية تعاقبت فيها عصور جافة وأخرى رطبة، وأدت العصور الجافة إلى بداية نشوء صحراء الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية، وانتهت الفترات الرطبة في الخليج العربي منذ ما يزيد على خمسة آلاف سنة، وأن المناخ الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي هو استمرار للمناخ الجاف الذي بدأ منذ ذلك الوقت.

(٢) العامل البشري: يتمثل في زيادة عدد السكان، حيث ارتفع عدد سكان مجلس التعاون الخليجي من قرابة (٤١٢) مليون نسمة عام ١٩٨٠م، إلى ما يناهز (٥١) مليون نسمة عام ٢٠٢٠م، أي تضاعف ثلاثة مرات ونصف، ولا شك أن هذه الزيادة السكانية ساهمت في تغيير نمط النظام الاجتماعي، وتغير نظم الاستغلال والإنتاج، مما ساهم في تدهور الموارد الطبيعية والبيئية.

ثالثاً - دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكافحة التصحر

ادركت دول مجلس التعاون الخليجي منذ أكثر من ثلاثة عقود خطر التصحر وتدور الأرضي، وبناء على ذلك نفذت أنشطة أساسية للتخفيف من حدة هذه الظواهر، وزادت الوعي البيئي في المجتمعات المحلية بصورة ملحوظة لاسيما في مجال التصحر، وأنشئت المؤسسات البيئية وأعطيت أولوية عالية لتنفيذ السياسات البيئية. كما أن مستوى الالتزام السياسي ارتفع بشكل كبير، حيث أقرت العديد من دول مجلس التعاون تشريعات تغطي نطاقاً واسعاً من المجالات البيئية، وفيما يلي أمثلة من هذه التشريعات والقوانين:

- الكويت: تم إصدار تشريعات لتنظيم التخفيض في المناطق الرعوية وحماية الزراعة وتنظيم استثمار المقالع وحظر مقالع الحصى.
- المملكة العربية السعودية: تم وضع تشريعات ترتبط بنظم الغابات والمزروع واستثمار الأرضي والحفاظ على الموارد المائية وحماية البيئة البرية وإقامة محميات طبيعية والحفاظ على التراث الطبيعي.

● قطر: تم إصدار قانون بشأن التحكم في المواد المستفيدة لطبقة الأوزون، وقانون بشأن حماية الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية.

وزارة الزراعة لأن تكون المنسق الوطني المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر UNCCD ومتابعتها على جميع الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وكلفت الحكومة القطرية وزارة البلدية والبيئة لكي تكون الجهة المعنية بالإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية، وتولى الهيئة الاتحادية للبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة مهمة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفي مملكة البحرين يتولى المجلس الأعلى للبيئة متابعة ذات المهمة. أما في سلطنة عمان فإن هذه المهمة تتولها المديرية العامة لصون الطبيعة التابعة لوزارة البيئة والشؤون المناخية.

كما قامت بعض دول مجلس التعاون وفي إطار مواجهة تداعيات تغير المناخ بإنشاء لجان وطنية للتغيير المناخي تمثل مهمتها في جعل دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الرائدة في العالم في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسيبة، ووضع السياسات والقوانين وخطط العمل بالتنسيق والمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والدول الأطراف في بروتوكول كيوتو ذلك من أجل التقليل من الآثار السلبية للتغيير المناخي على الأعضاء السبعة لاسيما الأراضي وموارد المياه.

وتجرد الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشارك في معظم الاتفاques والبروتوكولات الدولية المتعلقة بتغير المناخ كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو المتعلق بها، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف أو التصحر الشديد، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

مياه الضباب بمحافظة ظفار، ومشروع إعداد خريطة تدهور الأراضي، ومشروع إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بعوامل التصحر، حيث تم من خلال هذه المشاريع تحديد المناطق المتدهورة والأراضي المعرضة للتدهور وإعداد قاعدة بيانات مكانية ونظام رصد مبني على بيانات الأقمار الاصطناعية العالمية الدقة.

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون قد عملت على تطبيق النهج التشاركي في تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بتدهور الأراضي، حيث تُعد سلطنة عمان خير دليل في هذا المجال وخصوصاً إدارة الموارد المائية في الجزء الشمالي الشرقي من الدولة وأسلوب الري بالقنوات، وتعزيز روح التعاون بين السكان لتنفيذ برنامج العمل الوطني، كما أن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد نجاح الجهد الذي تبذلها البحرين للحد من تدهور الأرضي كتغير أصناف المحاصيل واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وتحسين الري وطرائق الصرف الزراعي ومراقبة مستوى المياه الجوفية والتغيرات التي تطرأ عليه.

وفي إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي أقرت عام ١٩٩٢م، قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإدراج برامج وطنية لمكافحة التصحر تضمنت مشروعات عديدة للتقييم والرقابة وبناء القدرات، وثبتت الكثبان الرملية، وإعادة تأهيل المرعاعي وتحسين إدارتها والحافظ على موارد المياه والأراضي، ومواءمة إدارتها مع سياسة التنمية المستدامة.

إضافة إلى ما سبق تم إنشاء المجالس والمؤسسات التي تكافح التصحر وتدهور الأراضي وحماية البيئة بالتعاون مع مختلف الوزارات، فعلى سبيل المثال كلفت الحكومة السعودية

جدول (٣) مشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتغيير المناخي والتصحر

بروتوكول مونتريال	التصرّف	بروتوكول كيوتو	التغييرات المناخية	الدولة
١٩٨٩	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٥	الإمارات
١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٦	١٩٩٤	البحرين
١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٥	١٩٩٤	السعودية
١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٥	١٩٩٥	عمان
١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٥	١٩٩٦	قطر
١٩٩٢	١٩٩٧	٢٠٠٥	١٩٩٤	الكويت



الكريون، والمساعدة في تطوير واستغلال التقنيات الصديقة للبيئة والمقتصدة في استهلاك الطاقة والاستثمار في التنمية المستدامة. ومن شأن التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية حالياً أن توفر لدول مجلس التعاون فرصة جديدة للاضطلاع بدور قيادي في المجالات الناشئة كأساليب خفض نسبة انبعاثات غازات الدفيئة والتقنيات المقتصدة للطاقة والمباني الخضراء، وتمويل الأنشطة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة.

وانطلاقاً مما تقدم وفي إطار العمل الخليجي المشترك في مجال قضايا المناخ، وبالنظر للمستقبل، يتبيّن أهمية تبني السياسات والبرامج الكفيلة بالتحفيز من آثار التغير المناخي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وذلك بما يشمل وضع الآليات الالزامية لاستقطاب الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية منخفضة الانبعاثات والمُراعية للمناخ، وبذل الجهدود التي تُمكن من الحد من انبعاثات الكربون في إطار استراتيجيات وطنية وسياسات وخطط وبرامج عمل مدرورة، والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة، الاستثمار في الطاقات المتجددة، وإعادة تشجير الغابات، وكذلك مساعدة الدول النامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تقديم الدعم المالي للصندوق الأخضر للمناخ.

* أستاذ و أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

وتقدّر الإشارة إلى أن مواجهة تحديات التصحر والجفاف في دول مجلس التعاون الخليجي تتطلّب التعامل مع تهديدات التغير المناخي كأولوية وتبني سياسات متكاملة للتأقلم معها سواء من ناحية إدارة الموارد المائية بصفة خاصة أو على الصعيد التمويسي بصفة عامة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وتقدّيم القروض الميسرة لتشجيع المزارعين على استخدام أنظمة الري الحديثة والعمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التي توفرها الصناديق الدولية للتأقلم مع التغير المناخي (صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمي)، وتطوير مشاريع وبرامج وطنية وإقليمية، وفي مقدمتها بناء القدرات لمواجهة المتغيرات الهيدرولوجية كالفيضانات والسيول والعواصف المطرية الاستثنائية، وترسيخ التعاون بين دول مجلس التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال، وفي مجال التأقلم مع تحديات التغير المناخي بوجه العموم.

كما تستدعي عملية التحفيز من آثار تغير المناخ على التصحر والجفاف دول مجلس التعاون الخليجي عملاً منسقاً على الصعد الدولية والإقليمية والمحليّة لتقليل أثر العوامل المسببة لأنبعاث غازات الدفيئة. كما أن التكيف مع نتائج التغير المناخي أمر بالغ التعقيد ويحتاج إلى التعامل معه على كافة المستويات. وأن احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز يمكن أن يتيح لها فرصة التحول إلى اقتصاد ما بعد